Ibn Hisham's objections to Ibn al-Khabbaz in his book
(Mughni al-Labib)

Bashar Baqer Younis

Assistant Lecturer

University of Telafer - College

of Basic Education -

Department Arabic language

بشار باقر يونس

مدرس مساعد

جامعة تلعفر - كلية التربية الأساسية -

قسم اللغة العربية

basharakresh313@gmail.com

تاريخ القبول

٢٠٢٣/٥/٢١

تاريخ الاستلام

٢٠٢٣/٤/٢

الكلمات المفتاحية: اعتراض، ابن هشام، مغني اللبيب، ابن الخباز، النحو

Keywords: objection, Ibn Hisham, Mughni al-Labib, Ibn al-Khabbaz, grammar

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تتبع اعتراضات ابن هشام الأنصاري المصري أحد أبرز نحويي مصر في القرن السابع على آراء ابن الخباز الموصلية في كتابه الشهير (مغني اللبيب)، وتم عرض الاعتراض ومناقشته ثم بيان الرأي الراجح من وجهة نظر الباحث .
لم تكن اعتراضات ابن هشام للنحويين ومنهم ابن الخباز لأجل التشهير والتسقيط، بل كانت مناقشة علمية لأجل التصحيح وبيان مواطن الضعف، وبالرغم من كون اعتراضاته تقوم على تقديم الأدلة والحجج إلا أن بعضها لم تسلم من المناقشات .

Abstract

This research aims to trace the objections of Ibn Hisham al-Ansari al-Masri, one of the most prominent grammarians of Egypt in the seventh century, to the opinions of Ibn al-Khabbaz al-Mawsili in his famous book (Mughni al-Labib), The objection was presented and discussed, then the most correct opinion was expressed from the researcher's point of view .

Ibn Hisham's objections to grammarians, including Ibn al-Khabbaz, were not for defamation and falsification. Rather, it was a scientific discussion in order to correct and clarify weaknesses, Although his objections are based on presenting evidence and arguments, some of them were not free from discussions .

المدخل

الاعتراض قديم قدم النحو العربي، فقد اعترض سيبويه على أستاذه الخليل، كما اعترض المبرد على سيبويه وعلى نحويين آخرين، واستمرت الاعتراضات عند النحويين وكان لابن هشام نصيب وافر منها، فقد اعترض على الكثير من النحويين ومنهم ابن الخباز الموصلي الذي اعترض عليه في كتابه المغني في مسائل عدة بلغت خمس مسائل، هي:

المسألة الأولى: وفيها فرعان:

الأول: الإجماع على بساطة (كأنّ) أو تركيبها

الثاني: الإجماع على أن مثل (كأنّ زيداً قائمٌ) كلام تام

المسألة الثانية: الإخبار عن ضمير الشأن بالجملة الاستفهامية

المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين

المسألة الرابعة: اجتماع المبتدأ والشرط

وقبل أن نعرض للمسائل بالتفصيل يجدر بنا أن نقدم بياناً مختصراً لظاهرة

الاعتراض .

تعريف موجز بالاعتراض

الاعتراض في اللغة: جاء في الصحاح: (اعترض الشيء: صار عارضاً، كالخشبة المعترضة في النهر. يقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه. واعترضَ الفرسُ في رَسْنِهِ: لم يستقم لِقائِهِ. واعترضتُ البعيرَ: ركبتهُ وهو صعبٌ. واعترضَ له بسهم: أقبل به قبْلَهُ فرماه فقتله. واعترضتُ الشهرَ، إذا ابتدأته من غير أولِهِ. واعترضَ فلانٌ فلاناً، أي وقع فيه. وعارضَهُ، أي جانبَهُ وعدَلَّ عنه)^(١).

الاعتراض في الاصطلاح: هو رد كلام النحويين وإقامة الدليل على نقيضه، ويقوم على أساس الأدلة والحجج لغرض التصحيح وليس تتبع الأخطاء والهفوات^(٢).

والاعتراض يختلف عن الرد والخلاف، فالرد يقصد به عدم بناء قاعدة مطردة يقاس عليها، ويستعمل مع الشواهد الشاذة والنادرة، أما الخلاف فيدل على مجرد وجود المغايرة بين النحويين ويأتي في سياق استعراض آراء النحويين^(٣).

والاعتراض تمتد جذوره إلى نشأة النحو وبدأ مع سيبويه والخليل واستمر إلى يومنا هذا، ويرجع سبب الاعتراض إلى عوامل عدة منها^(٤):

- ١- طبيعة المذاهب النحوية والخلاف بينها في السماع والقياس .
 - ٢- تفاوت النحويين في القدرة على التحليل والتفكير والربط والاستنتاج .
 - ٣- اختلاف موقفهم من القراءات القرآنية لا سيما الشاذة منها .
 - ٤- اختلافهم في الاستدلال بالأحاديث النبوية .
 - ٥- اختلافهم في فهم النصوص وتفسيرها وتحليلها .
- ويعبر النحويون عن اعتراضهم بألفاظ مختلفة مثل: (الوهم، السهو، الغلط، الخطأ، البطلان، التكلف، البعد، الضعف، التعسف) وألفاظ أخرى تؤدي المعنى المراد^(٥).

(١) الصحاح للجوهري: ٣٠٢/٣-٣٠٣ .

(٢) ينظر: اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة: ٦٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩-٧٤ .

(٥) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن: ٤١ .

الدراسة

المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن الخباز، هي:

المسألة الأولى: وفيها فرعان:

الأول: الإجماع على بساطة (كأن) أو تركيبها

ذكر ابن هشام أن الحرف (كأن) مركب عند أكثر النحويين، وذهب ابن هشام وابن الخباز إلى الإجماع على ذلك .

قال ابن هشام: (كأن): حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك^(١) .

يرى ابن هشام أن ابن الخباز توهم في ادعائه الإجماع على كون (كأن) حرفاً مركباً، وأن من النحويين من خالف في هذه المسألة فقال ببساطته، فانتقض بذلك الإجماع المزعوم.

المنافضة والترجيح

اختلف النحويون في أصل الحرف (كأن) على رأيين:

١- أنها مركبة وإليه ذهب أكثر النحويين، وهو رأي الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء .

ويرون بأنها مركبة من كاف التشبيه وإنّ، فالأصل في قولنا (كأن زيداً أسد) هو (إنّ زيداً كالأسد) ثم قُدمت الكاف للاهتمام بها وفتحت همزة (إنّ) لدخول حرف الجر عليها فأصبحت (كأن)^(٢) .

وحجتهم أن الحرف (كأن) يشبه (كذا) و(كأين) في تركيب الكاف معهما، قال سيبويه (وسألت الخليل عن كأنّ، فزعم أنها إنّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيّ [رجلاً]، ونحو [له] كذا وكذا درهماً^(٣)) .

ويبدو أن مراد سيبويه بكلمة (زعم) هو اليقين، فهو يكثر من قوله: زعم الخليل كذا، في مسائل يعتقد بها ويرتضيها^(٤) .

(١) مغني اللبيب: ٢٥٢ .

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٦٨، شرح المفصل: ٥٦٤/٤، مع الهوامع: ٤٢٥/١-٤٢٦ .

(٣) الكتاب: ١٥١/٣ .

(٤) ينظر: فتح الباري: ٥٥١/١٠ .

وهو رأي ابن جني أيضا فقد عد القول بتركيبه من باب إصلاح اللفظ وتثقيفه^(١)،
وإليه ذهب بعض المتأخرين كالزمخشري^(٢)، وابن مالك^(٣)، وآخرون^(٤).

٢- أنها بسيطة، وإليه ذهب بعض البصريين^(٥)، وعبر عنهم السيوطي بالشرذمة، وهو اختيار
ابن الحاجب^(٦) وأبي حيان^(٧).

وذهب المالقي إلى القول ببساطته واستدل له بأربعة وجوه^(٨):

- ١- أن البساطة أصل والتركيب طارئ، ولا ضرورة توجب العدول عن الأصل .
- ٢- لو كانت مركبة لكانت حرف جر ولزم أن تتعلق بما قبلها .
- ٣- لو كانت داخلة على (أن) لزم أن يكون ما بعدها في محل مصدر مجرور بها، فتتحول
الجملة التامة إلى جزء جملة، فقولنا (كأن زيدا قائم) كلام تام بنفسه، وبالتقدير يصح (كقيام
زيد)، وهو كلام غير تام ويحتاج إلى ما يتمه .
- ٤- يترتب على القول بالتركيب وتقدم الكاف عدم جواز التقدير في بعض المواضع، ففي قولنا
(كأن زيدا في الدار) و (كأن زيدا عندك) لا يجوز أن نقدر (إن زيدا كفي الدار) و (إن زيدا
كعندك) .

ونسب المالقي القول بالبساطة إلى الأكثرين^(٩)، وذكر بعض النحويين أن الأكثرين
قالوا بتركيبه وقليل من البصريين قال ببساطته^(١٠)، وقد عبر عنهم السيوطي بالشرذمة وهم

(١) ينظر: الخصائص: ٣١٨/١ .

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٦٣/٤ .

(٣) ينظر: ينظر شرح التسهيل: ٦/٢ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٥-٢٠٦، توجيه للمع: ١٤٩، شرح
الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٦/١ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨، وهمع الهوامع: ٤٢٨/١ .

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٩٧/١ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨ .

(٨) ينظر: رصف المباني: ٢٠٨-٢٠٩ .

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٨ .

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب: ١٢٣٨، ومغني اللبيب: ٢٥٢ .

الجماعة القليلة، وذكر ابن هشام أنه قول بعضهم^(١)، حتى إن بعضهم قال: لا خلاف في أنها مركبة^(٢).

وأشكل ابن هشام على القول بالتركيب بإشكالين^(٣):

١- اتفاق ابن جني والزجاج على أن ما بعد الكاف معمول له، ورأى الزجاج أن الكاف اسم وهو مبتدأ واضطر إلى أن يقدر له خبرا لم يُنطق به ولا يفتقر المعنى إليه .

٢- قال الأكثرون إن الكاف و(إن) بعد التركيب صارتا كلمة واحدة وبذلك لا موضع لما بعد الكاف، ورد ابن هشام هذا الادعاء بأنه حاصل في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ كالتركيب الإسنادي .

ولأجل التخلص من هذين الإشكالين ذهب إلى القول ببساطة الحرف (كأن)، وذكر أنه قول بعضهم .

ويعلل ابن هشام دعوى الإجماع في المسألة بشيوع القول بتركب (كأن) وخفاء القول ببساطتها حتى انتهى خفاؤها إلى هذا القول .

وممن وافقوا ابن هشام في نقل الإجماع وبيان بطلانها، ابن أم قاسم المرادي في شرحه للألفية، قال (قيل بلا خلاف، وليس بصحيح، بل قيل ببساطتها)^(٤)، فهو نقل القول بالإجماع وعبر عنه بعبارة (بلا خلاف) دون أن ينسبها إلى أحد كما نقل القول ببساطتها في رد الإجماع المذكور، وذكر في الجنى الداني أن القول بالتركيب هو رأي الأكثرين، وأن نسبة القول بالبساطة إلى الأكثرين فيه نظر^(٥) .

وقد سبق ابن هشام في نفي الإجماع على القول بتركيبه شيخه أبو حيان في ارتشاف الضرب قال (ودعوى ابن هشام، الإجماع على تركيبها، غير صحيحة)، وذكر أن بعض البصريين خطأوا المذهب القائل بتركيبها^(٦) .

تبين مما سبق صحة اعتراض ابن هشام على ابن الخباز في دعواه الإجماع على تركب الحرف (كأن)؛ لوجود من قال ببساطتها من البصريين، وتأيد بعض النحويين له، فتنفي بذلك دعوى الإجماع المزعوم .

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٣ .

(٢) الجنى الداني: ٥٧٠ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢-٢٥٣ .

(٤) توضيح المقاصد: ٥٢٣/١ .

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٥٧٠ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨ .

الثاني: الإجماع على أن مثل (كأن زيداً قائم) كلام تام

هذا الموضوع الثاني الذي اعترض فيه ابن هشام على ابن الخباز في ادعائه الإجماع، وهذه المسألة فرع عن المسألة الأولى وتابعة لها .

فقد ذكر ابن الخباز أن الحرف (كأن) مركب وأن همزتها فتحت لتركب الكاف مع (إن) وصيرورتها حرفاً واحداً طويلاً فتحت همزتها للتخفيف، ونفى ما ذهب إليه ابن جني من أنها فتحت لأنها معمولة للكاف؛ معللاً ذلك بأن الكلام يكون غير تام وفق رأي ابن جني والحال إن الإجماع على أنه كلام تام، ورد ابن هشام دعوى الإجماع هذه بأن الزجاج اعتبره كلاماً تاماً وبذلك تنتقض دعوى الإجماع^(١) .

المنافضة والترجيح

ذهب أكثر النحويين إلى أن الحرف (كأن) مركبة من كاف التشبيه و(إن) التوكيدية فُدم الكاف اهتماماً به فتحت همزة (إن) لدخول حرف الجر عليها، ولا محل لـ (أن) وما بعدها عند الأكثرين؛ لأنها صارت مع الكاف كلمة واحدة فصار الكاف جزءاً من الحرف، أما ابن جني والزجاج فقد اتفقا على أن ما بعدها معمول لها، فذهب ابن جني إلى أنه لا يتعلق بشيء وأن همزتها فتحت لأنها معمولة للكاف^(٢) .

ويرى ابن الخباز أن همزتها فتحت لأنها تركبت مع الكاف فصارت حرفاً طويلاً ولأجل التخفيف فتحت همزتها^(٣)، وما ذهب إليه ابن جني رده ابن الخباز؛ لأن الكلام وفق رأي ابن جني يكون غير تام؛ فتقدير الكلام في قولنا (كأن زيداً قائم) هو (كقيام زيد) وهو كلام غير تام ويحتاج إلى ما يتمه، أما قولنا (كأن زيداً قائماً) فهو كلام تام بإجماع النحويين؛ وبذلك يبطل ما ذهب إليه ابن جني .

ورد ابن هشام هذا الإجماع برأي نسبه إلى الزجاج، فقد ذهب الزجاج إلى أن الكاف هنا اسم بمنزلة (مثل) وهو في محل رفع مبتدأ، فاضطر إلى أن يقدر لهذا المبتدأ خبراً، ففي قولنا (كأن زيداً أخوك) قدر الكلام (كأخوة زيد إياك كائن)^(٤) .

ولا يتفق الباحث مع ابن هشام في أن ما ذهب إليه الزجاج يجعل الكلام ناقصاً، فهو يقدر للمبتدأ خبراً وبذلك يكون التركيب الإسنادي المكون من المبتدأ الظاهر والخبر المقدر

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٣ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٣/١-٣١٤ .

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ١٤٩ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٢-٢٥٣، ارتشاف الضرب: ١٢٣٨، الجني الداني: ٥٦٩ .

كلاما تاما لا نقص فيه، كما هو الحال في صيغ الأمر للمخاطب كالفعل (أذهب) الذي يكون مع فاعله المستتر (أنت) كلاما تاما مفيدا .

قال ابن مالك في ألفيته: (كلامنا، لفظ مفيد، كاستقم)، ويشرحه ابن عقيل بقوله (كقول المصنف (استقم)، فإنه كلام مركب من فعل أمر، وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت، فاستغنى بالمثل عن أن يقول: "فائدة بحسن السكوت عليها، فكأنه قال الكلام، هو اللفظ المفيد فائدة، كفائدة استقم)^(١) ، ويتبين أن قوله (كلامنا) يعني به النحويين، أي أن هذا التعريف وفق اصطلاح النحويين.

ومن المعلوم أن تركيز النحويين لا ينصب على الألفاظ الظاهرة في تحليل الظواهر اللغوية، بل يراعون مواضع الكلمات في الجملة ويقدرونها تحقيقا للفائدة المرجوة من الكلام .
ظهر مما سبق ضعف رد ابن هشام على ابن الخباز في دعواه الإجماع، وأن الكلام وفق ما قاله الزجاج تام ولا يصلح دليلا لنقض ما ذكره ابن الخباز من قيام الإجماع على كونه كلاما تاما .

المسألة الثانية: الإخبار عن ضمير الشأن بالجملة الاستفهامية

ذكر ابن هشام أن من أنواع (ما) الحرفية ما تكف عن عمل الرفع والنصب إذا اتصلت بـ (إن وأخواتها)، ثم قال (وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهمة بمنزلة ضمير الشأن في التخييم والإيهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع إياها أن زيد مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام وهذا سهو منه إذ لا يفسر ضمير الشأن بالمثل غير الخبرية)^(٢) ، واستثنى منه أن المخففة من الثقيلة فإنها تُفسر بالدعاء مثل (أما أن جزاك الله) .

المنافسة والترجيح

النص الذي أورده ابن هشام حول رأي ابن درستويه والكوفيين يعود لشيوخه أبي حيان في الارتشاف، لكن شيخه اقتصر على نقل رأيهم دون مناقشته أو الاعتراض عليه^(٣) .

(١) شرح ابن عقيل: ١٥/١ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٠٤ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٨٤-١٢٨٥ .

يذهب ابن هشام إلى حرفية (ما) الداخلة على (إنّ واخواتها)، وهي كافة عن عمل الرفع والنصب، ويسمياها (المتلوة بفعل مهيئة)؛ لأنها هيئت (إن واخواتها) للدخول على الفعل^(١)، ويسمياها ابو حيان (مهيئة موطئة)^(٢) .

والقول بحرفية (ما) مذهب الجمهور^(٣)، ويخالف ابن درستويه وبعض الكوفيين النحويين في كون (ما) الداخلة على هذه النواسخ حرفاً، فهي عندهم اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن لتضمنها الترخيم، فقولنا (إنما زيد حاضر) يفيد معنى (إنما الشخص العظيم وهو زيد حاضر)، والجملة التي بعده خبر لها ومفسرة لإبهامها كالجملة التي بعد ضمير الشأن، وهي لا تحتاج إلى رابط؛ لأن مدلول الجملة المفسرة و(ما) واحدة ولم يغير دخول (ما) عليها شيئاً وهذا خلاف من ذهب إلى أنها أفادت الحصر في (إنما) .

ويرد ابن هشام هذه الدعوى بدليلين^(٤):

- ١- أن (ما) هنا لا يصح الابتداء بها وضمير الشأن يصلح للابتداء .
- ٢- أنها لا تصلح للدخول على ناسخ غير (إن وأخواتها) وضمير الشأن يستخدم مع جميع النواسخ .

أما ابن الخباز فيقول بعدم جواز تفسير (ما) الاسمية بجملة الاستفهام مثل (إنما أين زيد؟)، ويجوز ذلك مع ضمير الشأن فيجوز أن نقول (إنه أين زيد؟) .

ويرد ابن هشام كلام ابن الخباز بكونه سهواً منه؛ فضمير الشأن لا يُفسر بغير الجملة الخبرية، واستنتى منه مجيئه مع (أن) المخففة من الثقل لكونه يُفسر بالدعاء مثل (أما أن جزاك الله خيراً)^(٥)، فرد ابن خباز غير تام لإثبات بطلان قول ابن درستويه وبعض الكوفيين عند ابن هشام ويكفي ما رده هو في الدليلين السابقين .

وقال أبو حيان في ضمير الشأن إنه ضمير يأتي في صدر الجملة الخبرية يقصد به المتكلم استعظام السامع كلامه^(٦)، وذكر الجوزي (أن العرب تُقدّم قبل الجملة الاسمية أو

(١) مغني اللبيب : ٤٠٤ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٨٤-١٢٨٥ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب: ٤٠٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٤ .

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢٢٤/١ .

الفعلية ضميرا ، تكون الجملة خبرا عنه ومفسرة له . ويوحد الضمير ، لأنه بمعنى الشأن أو الحديث ، ولا يفعلون ذلك إلا في التعظيم ، نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))^(١) .

وذهب الأزهري في شرح التصريح إلى أن ضمير الشأن يُفسر بجملة خبرية مصرح بجزأيتها^(٢) ، وذكر السيوطي أن شرط الجملة المفسرة لهذا الضمير أن تكون خبرية لا إنشائية أو طلبية وأن يُذكر جزأها فلا يحذف جزء منها^(٣) .

تبين مما سبق أن كلام ابن هشام حول عدم جواز تفسير ضمير الشأن بغير جملة خبرية هو الراجح؛ لأنه:

- ١- يتفق مع مذهب جمهور النحويين .
- ٢- لا يوجد شاهد من كلام العرب يؤيد استدلال ابن الخباز في مجيء خبر ضمير الشأن جملة استفهامية .

المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين

منع الزمخشري العطف على معمولي عاملين ، وحل الإشكالية المتعلقة بقوله تعالى (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰهَا وَالتَّنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰهَا وَالتَّنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰهَا) بأن فعل القسم يحذف وجوبا مع واو القسم فتصبح الواو هي الناصبة والجارّة ، فيصبح العطف على معمولي عامل واحد^(٤) .

وذكر ابن هشام أن ابن الخباز اخذ كلام الزمخشري في كتابه (النهاية) فأطلقه بقوله إن بعضهم أجاز العطف إذا كان احد العاملين محذوفا ، فيكون المحذوف كالمعدوم . واعترض ابن هشام على قوله بأنه لم يطلع على كلام غير الزمخشري ، فكان ينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب لا أن يطلقه كما فعل^(٥) .

(١) شرح شذور الذهب ، للجوجري: ٢٨٥/١ .

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٢٠١/١ .

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٢٢٤/١-٢٢٥ .

(٤) ينظر: الكشاف: ٧٦٢/٤ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٥ .

المناقشة والترجيح

- اختلفت أقوال النحويين في مسألة العطف على معمولي عاملين على آراء عدة، هي:
- ١- منعه مطلقاً في المجرور وغيره سيبويه وجمهور البصريين^(١)، ونقل ابن مالك الإجماع على منعه إن لم يكن أحدهما جاراً، مثل (كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر)^(٢).
 - ٢- الجواز مطلقاً، ونقل الفارسي جوازه مطلقاً عن قوم من النحويين^(٣)، وهو رأي الأخفش إلا إذا فصل بين العاطف وبين المعطوف المجرور بفاصل^(٤)، ونقل السيوطي جوازه عن شيخه الكافيجي وشرذمة^(٥).
 - ٣- الجواز إذا كان أحد العاملين جاراً، وأن يتقدم، فإن لم يكن جاراً أو لم يتقدم لم يجز^(٦).
- والزمخشري ممن قالوا بمنع العطف على معمولي عاملين، وحاول أن يحل الإشكالية المتعلقة في قوله تعالى (وَأَلْسَمُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا)^(٧)، فذكر أن نصب (إذا) في الآية معضل؛ لأنك إن جعلت الواو للعطف أصبح العطف على معمولي عاملين، أي أنك بذلك تعطف (إذا) في (وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا) على (إذا) المنصوية بالفعل (أقسم) في (وَأَلَّ قَمَرٍ إِذَا تَلَّهَا)، وكذلك تعطف المجرورات (أَلَقَمَرِ) و (النَّهَارِ) و (اللَّيْلِ) بواو العطف على المجرور بواو القسم (أَلَسَمُ)، وبذلك تكون قد عطفت على معمولي عاملين: إذا على إذا، والمجرورات على الشمس، وهو ممتنع الزمخشري، وإن جعلت الواو للقسم فقد كره ذلك الخليل وسيبويه؛ كي لا يحتاج كل قسم إلى جواب.
- وأجاب الزمخشري عن الشبهة بأن فعل القسم (أقسم) يحذف وجوباً مع واو القسم، فصارت الواو هي الناصبة والجاره فكان العطف على معمولي عامل واحد.
- واعترض ابن هشام على ابن الخباز في إطلاقه جواز العطف على معمولي عاملين إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم فلا يعمل شيئاً، فيكون العطف على معمولي عامل واحد وهو الواو ثم استشهد بالآية السابقة.

(١) ينظر: الدر المصون: ٦٣٦/٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٨/٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٢، وهمع الهوامع: ١٩٠/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٤/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١٩٠/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٦٣٩/٩.

(٧) سورة الشمس: ١-٤.

قال ابن هشام (وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب)^(١) .

فالزمخشري ميز بين نوعين من الحذف، الحذف الواجب وهو ما يحذف فيه فعل القسم مع الواو، فقامت الواو مقام الفعل والباء فصارت هي الناصبة الجارة، والواو العاطفة نابت عن هذه الواو فأصبحن عوامل على الفعل والجار، فكان العطف بذلك على معمولي عامل واحد، والحذف الجائز يكون مع الباء إذ يجوز فيه حذف فعل القسم وظهوره فلا تقوم الباء مقام الناصبة الجارة^(٢) .

يظهر أن الصواب مع ابن هشام في المسألة، فابن الخباز اطلق الحكم الذي قيده الزمخشري في توجيه الآية، وكان ينبغي أن يقيده بقوله (إذا كان أحد العاملين محذوفاً وجوباً) لا أن يطلقه كما فعل .

المسألة الرابعة: اجتماع المبتدأ والشرط

ذهب ابن الخباز إلى أن جواب الشرط في قول ابن معطٍ: (اللفظ إن يفد هو الكلام) هو الجملة الاسمية (هو الكلام) وقد حذف الفاء للضرورة، واعترض ابن هشام على رأي ابن الخباز وقطعه بهذا الوجه؛ فذكر فيه وجهاً آخر يحتمله وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً لكون فعل الشرط مضارعاً^(٣) .

المناقشة والترجيح

إذا اجتمع مبتدأ وشرط، ففي ترجيح أحدهما على الآخر وجهان^(٤):

- ١- أن يرجح المبتدأ على الشرط فيجعل الجواب للمبتدأ وجواب الشرط محذوف يدل عليه الخبر ، بشرط أن لا يقترن الجواب بالفاء وأن لا يصلح لمباشرة الأداة .
- ٢- أن يرجح الشرط على المبتدأ فيجعل الجواب للشرط ويكون جملة الشرط مع الجواب جواباً للمبتدأ .

ورجح الصبان في حاشيته الوجه الأول في حديثه عن نظير قول ابن معط وهو قول ابن مالك في ألفيته:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(١) مغني اللبيب: ٦٣٥ .

(٢) ينظر: الكشف: ٧٦٢/٤ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٩ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٩، وحاشية الصبان: ٦٨/١ .

فجعل الجملة الاسمية (هو اسم) خبراً للمبتدأ (الأمر)، وجواب الشرط محذوف دل عليه خبر المبتدأ^(١)، ولا يخفى أن هذا الوجه فيه ضرورة وهو حذف جواب الشرط مع كون فعل الفعل مضارعاً^(٢).

وجوز ابن هشام الوجهين في قول ابن معط والوجهان فيهما ضرورة عنده، فالوجه الأول فيه ضرورة حذف الجواب مع الفعل المضارع كما سبق، والوجه الثاني فيه ضرورة حذف الفاء مع الجملة الاسمية إذا وقعت جواباً للشرط^(٣).

أما ابن الخباز فحمل بيت ابن معط على الوجه الثاني، فعَدَّ الجملة الاسمية (هو الكلام) جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر عن المبتدأ، قال في شرحه لألفية ابن معط (وفي البيت ضرورة، وهو: أنه جزم بـ (إن) الشرطية فعلاً واحداً، ولم يأت بجواب صريح)^(٤).

ووصف ابن هشام ابن الخباز بالوهم لقطعه بهذا الوجه^(٥)، واتهم الصبان من اختار هذا الوجه بالسهو عن قاعدة (متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزاء محذوف)^(٦).

إلا أن هذه القاعدة ليست موضع اتفاق بين الجميع، فقد بين ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى: (إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ)^(٧) أن الجواب للشرط، وخبر (إن) هو الشرط مع جوابه؛ معللاً ذلك بقوله (إذا اجتمع مبتدأ وشرط رُجِحَ الشرط على المبتدأ فأعطي الشرط الجواب ولم يُعطِ المبتدأ خبراً لدلالة جملة الشرط وجوابه عليه)^(٨)، وهذه القاعدة خلاف القاعدة التي ذكرها الصبان.

وذهب الخضري في حاشيته على ابن عقيل إلى أن بيت ابن معطي فيه ضرورة في الوجهين السالفين؛ لأنك إن جعلت جملة (هو الكلام) جواباً للشرط فحذف الفاء فيه ضرورة، وإن جعلتها خبراً للمبتدأ (اللفظ) كان فيه ضرورة حذف جواب الشرط، وذكر أنه يحذف اختياراً

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٦٨/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٩.

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ٢٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٨٤٩.

(٦) حاشية الصبان: ٦٨/١.

(٧) سورة نوح: ٢٧.

(٨) التحرير والتنوير: ٢١٤/٢٩.

إذا كان فعله ماضياً لفظاً أو معنى، وقال إن الشرط هنا (إن يفد) ماضٍ معنى فيحذف اختياراً، وهو بذلك يرجح الوجه الثاني الذي قطع به ابن الخباز^(١).
وبذلك يتبين أن اختيار ابن الخباز لوجه واحد لا يمكن الجزم بكونه وهماً كما قال ابن هشام، لعدة أمور:

- ١- اختلاف النحويين والمفسرين في قاعدة الترجيح بين المبتدأ والشرط .
- ٢- وجود من النحويين من اختار وجهاً واحداً من هذه الوجوه، كاختيار الصبان للوجه الاول والخضري للوجه الثاني .
- ٣- لا يلزم من القطع بوجه واحد من الوجهين إنكار الوجه الآخر، فيمكن التخلص من ضرورة حذف الجواب مع الفعل المضارع بالقول إن الشرط هنا مضارع لفظاً وفاضٍ معنى فتنفي بذلك الضرورة المذكورة ويتعين الوجه الآخر عند القائل به كالخضري .

(١) ينظر: حاشية الخضري: ٤٧/١ .

الخاتمة

يمكن إبراز أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- ١- لم يكن ابن هشام من النحويين التقليديين المسلمّين للقواعد النحوية، بل يراها قواعد قابلة للمناقشة والدراسة والتصحيح والتكميل .
- ٢- أن اعتراضات ابن هشام لابن الخباز لم يكن لأجل الحط من شأنه أو التقليل من قيمة آرائه بل كانت تنميها لها .
- ٣- اتبع أسلوباً علمياً في الاعتراض عليه معضداً كلامه بالأدلة والحجج .
- ٤- كان في اعتراضاته بعيداً عن العنف والشدة، واستعمل لذلك ألفاظاً مثل (وليس كذلك)، و(هذا سهو منه)، و(ووهم ابن الخباز) .
- ٥- بلغ عدد المسائل التي اعترض فيها على ابن الخباز خمس مسائل، وقد تم ترجيح اعتراضات ابن هشام في ثلاث مسائل منها، وعدد المسائل التي رُجح فيها رأي ابن الخباز مسألتان .

ثبت المصادر

- ❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ❖ اعتراضات ابن هشام على معربي القران، إيمان حسين السيد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط: ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ❖ اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، إشراف: طه محمد الجندي، علاء محمد رأفت، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ❖ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥، - ٢٠٠٢ م .
- ❖ الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن حاجب النحوي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي .
- ❖ البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠ هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- ❖ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .
- ❖ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣ م .
- ❖ التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ .
- ❖ تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بك السيوطي (ت: ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م)، تحقيق: حسن الملح، سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، ط: ٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- ❖ توجيه للمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: ٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد ندين فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت: ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليه: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠١٩ م .
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .
- ❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٤ .
- ❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل - بيروت .
- ❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق .
- ❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ❖ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٣٧٥ - ١٩٥٥ .
- ❖ شرح ألفية ابن معطي المسمى الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية في علم العربية، شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلية المعروف بابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي (ت: ٧٦٩ هـ)، أعرب الألفية وعلق عليها: الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت - لبنان .

اعتراضات ابن هشام على ابن الخباز في كتابه (معني اللبيب) بشار باقر

- ❖ شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي المعروف بابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى (ت: ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأسترباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس - بنغازي، ط: ٢، ١٩٩٦ .
- ❖ شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوجري، دراسة تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ❖ شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية (ت: ٦٤٣ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، محمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ❖ فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين ابو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ .
- ❖ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ❖ معني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط: ٦، ١٩٨٥ .

- ❖ نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت: ٧٦٤ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ❖ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤ هـ) تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .